



N°: 000178 / FRMC / ج.م.ق.

Rabat, le: 16 يونيو 2020

إلى السادة أعضاء الجمع العام الوطني

حضرات الإخوة،

إننا نحمد الله العلي القدير الذي وهبنا نعمة الصحة والعافية، وأجارنا من مخلفات جائحة وباء الفيروس القاتل، الذي أصاب كافة دول العالم، وخلف وراءه ضحايا كثيرين، وسبب انهيارا لأقوى الاقتصادات العالمية. وإننا ننوه بالمجهودات والإجراءات التي اتخذتها بلادنا بتعليمات من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبالعامل الدؤوب ونكران الذات للأطباء ورجال الأمن، ورجال النظافة، والذين بفضل الله وفضلهم تمكنت بلادنا أن تخرج من هذه الجائحة بأقل الخسائر.

أيها الإخوة الكرام،

إننا كنا نأمل أن نلتقي في الجمع العام الوطني العادي خلال شهر يونيو لهذه السنة، كما هو منصوص عليه في القانون الأساسي للجامعة، لكن تطبيقا للاحتراوات الوقائية التي اتخذتها بلادنا فقد تم تأجيل هذا اللقاء إلى أجل غير مسمى. وكنا نهدف منه إلى تقويم العمل الذي قمنا به خلال الفترات السالفة، والتحضير لبرنامج طموح قصد إنجازه مستقبلا، وهي فرصة سانحة لكي استعرض عطاء المكتب الجامعي الذي أترأسه منذ عقدين من الزمن، لا لأدافع عن نفسي في مواجهة الإساءة والتشهير والاتهامات الرخيصة التي صدرت عن قلة قليلة من القناصة، ولا داعي لذلك لأنني لا أدعي لنفسني الكمال، فالكمال لله وحده، وأنا كغيري من بني البشر أصيب وأخطئ، مع العلم أن هناك فرقا بين الخطأ المتعمد والخطأ غير المتعمد، أو ما يسمى بالغلط، والذي يقع عن غير قصد، ومن رحمته سبحانه وتعالى أنه لم يجعل كل الأخطاء في ميزان واحد، وإنما ميز بين الخطأ المقصود والمتعمد، وبين الخطأ غير المقصود، انطلاقا من قوله تعالى: " ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم".

لقد تحملت مسؤولية ترأس المكتب الجامعي للجامعة بشرف وأمانة، وبذلت غاية جهدي وطاقتي في خدمة بلادتي، انطلاقا من خدمة القنص والقناصة، وسوف يحكم التاريخ علي وعلى غيري مما لنا ومما علينا. ومن المؤكد قد يكون التوفيق لم يحالفني في حل بعض المشاكل، خاصة ما يتعلق بالخلافات مع الإدارة، والنزاعات مع بعض رؤساء جمعيات القنص، والتي وبكل أسف شديد كبدت الجامعة خسارة لا يستهان بها، سواء من الناحية المالية أو ببطء وتيرة تنمية قطاع القنص ببلادنا. وهذا بالطبع لم يرق إلى تطلعاتنا جميعا، وهو في نفس الوقت خارج عن إرادتنا.

لكني أشهد أمام الله أني في كل قرار اتخذته انما توخيت مصالح القنص والقناصة، وإنني رغم ما تعرضت له من انتقادات وتشهير واتهامات رخيصة، فأنا شديد الاعتزاز بما قدمت من عطاء لخدمة هذا القطاع، وشديد الاعتزاز بأعضاء المكتب الجامعي وبكل القناصة، من أيديني منهم وجاهد بكل قواه ضد المفسدين. وأكن لهم كامل التقدير والاحترام، وأن موقفهم الرجولي كان له أثر كبير في نفسي، وأعطاني قوة لا تضاهي للدفاع عن الحق والمشروعية، كما أني شديد الاعتزاز بمن عارضني على حد سواء.

واليوم وبعد طي صفحة الماضي، بعدما ركن الجميع من إدارة ومن المغرر بهم إلى تطبيق القوانين، واحترام قرارات المحاكم، كما يتجلى من خلال دراسة متعددة الجوانب قامت الجامعة بإنجازها من طرف خبراء ذوو كفاءة عالية، وخبرة كبيرة في مجالات القانون، تطرقت إلى الشرعية، والدورية المشؤومة، وانتشار القنص العشوائي في غياب الحراس الجامعيين، عادت المياه الى مجراها الطبيعي. وهذا يتطلب منا أن نشمر على سواعدنا لتجاوز كل الخلافات، ولم الشمل، والانخراط في مسعى تنمية قطاع القنص، وترسيخ قيم المواطنة الحقة. وما مساهمة الجامعة المتواضعة في صندوق جائحة فيروس كورونا إلا دليل على تشبثنا بروح المواطنة، وقيم التضامن والتآلف.

أيها الإخوة الأعزاء.

لا أحد يمكن أن ينكر أن ما حققته الجامعة الملكية المغربية للقنص على كل الأصعدة خلال العقدین الآخرين، لم يتم إنجازه من قبل، وكنا على وشك إنجازات أخرى غير مسبوقه ولا تقل أهمية، كما هو الشأن بالنسبة لبناء دار القناص. لكن لم يحالفنا الحظ بفعل تشنج بعض رؤساء جمعيات القنص، الذين كان لهم توجه آخر في نظري المتواضع لا يخدم مصلحة القناصة.

وإننا في انتظار نشر القانون الأساسي للجامعة بالجريدة الرسمية أو حتى عدم نشره، مقبلون على تنظيم جموع عامة خلال سنة 2021 تبتدئ بانتخاب ممثلي العمالات والأقاليم في شهر أبريل، وبعدها انتخاب مكاتب الفروع الجهوية في شهر ماي، وتنتهي بانتخاب أعضاء المكتب الجامعي في شهر يونيو، وذلك وفق مقتضيات القانون الأساسي للجامعة.

وسنحرص جميعا على أن تمر الانتخابات بكل نزاهة وشفافية وديمقراطية، وتطبيق المقتضيات القانونية بكل صرامة بمشاركة جميع رؤساء جمعيات القنص المنضوية تحت لواء الجامعة وفق مقتضيات قانونها الأساسي، باستثناء أولئك الذين نهبوا أموال الجامعة، واستحوذوا عليها، واستعملوها لأغراض شخصية، وهم متابعون أمام قضاء جرائم الأموال، أو من قاموا بمساعدتهم في ترويح طوابع مزيفة أو أطروحاتهم الفاشلة، وتمت إدانتهم من طرف محاكم المملكة، لأن الانسان الملوث داخليا لا يستوعب وجود بشر أنقياء.

قد يظن البعض أن تشبثنا بموقفنا الصارم هو مجرد موقف متعصب ومتشنج فقط اتجاه إدارة المنذوبية السامية للمياه والغابات، التي كانت تتعامل معنا في خرق سافر للمقتضيات القانونية، ضاربة عرض الحائط بقرارات محاكم المملكة، ومتجاهلة لتوصيات وسيط المملكة، وقررت

بصفة أحادية عدم تجديد قرارات الحراس الجامعيين، وتعميم دورية مشؤومة، كما قامت بتحريض القناصة وإعطائهم وعود وهمية دون المبالاة بما تقوم به الجامعة من تأطير القناصة، وإعمار المناطق التي تشكو عجزا من الحجل، كما هو الشأن كذلك بالنسبة للموسم 2020-2021 الذي سيعرف بحول الله وقوته إطلاق ما مجموعه 40.000 حجلة، وأن موقف الإدارة هذا لا يخدم بتاتا مصلحة قطاع القنص، الذي عرف تدهورا لم يسبق له مثيل بفعل ازدهار القنص العشوائي.

وكان موقفنا كذلك صارما اتجاه أولئك الذين يصطادون في الماء العكر، ويقومون في خرق سافر بتكوين لا أقول مكاتب ولكن عصابات تهدف إلى النيل في مصداقية المكتب الجامعي المسير، وإلى نهب أموال الجامعة، والذين ولجئناهم بأحكام قضائية قضت بعدم أحقيتهم في تمثيلية الجامعة.

صحيح أن هذا الموقف الصارم للجامعة ضيع عليها أموالا طائلة، وتسبب في ضياع كثير من الوقت والجهد، وفي تدهور قطاع القنص بتفشي ظاهرة القنص العشوائي، ولكن هل يتنبأ البعض بما كانت ستؤول إليه الجامعة لو تنازلنا عن حقنا وعن شرعيتنا؟ وهل هناك من سبيل آخر بعدما فشلت كل مبادرات الصلح بفعل مواقف غير قانونية لأولئك المغرر بهم؟

فالحمد لله، وبفضله وقوته فقد تغلبنا على جميع الصعاب لسبب واحد، هو أننا كنا ندافع عن الحق. وما ضاع حق وراءه طالب، وكنا أصحاب مبادئ لا تزعزعها رياح الخريف، وأخلاق عالية ورثناها عن الرماة الأحرار، والله لا يضيع أجر من أحسن عملا، خلافا لأولئك المغرر بهم الذين كانوا يحاولون مراوغات القوانين والمحاكم ولكن دون جدوى.

وتجدون التقريرين الأدبي والمالي لسنة 2019 بموقع الجامعة، وإنني في انتظار ملاحظتكم أو اقتراحاتكم حول التقريرين، في انتظار مناقشتها خلال لقاء مقبل إن شاء الله.

وفي الختام لا بد أن نتقدم باسمكم جميعا بكل احترام وتقدير بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، على إعطاء تعليماته أعادت المياه إلى مجراها الطبيعي، بعدما خلص إلى أن هذه الخلافات هي مفتعلة، وأن قرارات المحاكم لا تدع مجالاً للشك حول شرعية المكتب الجامعي، وأن قرار اقتناع الإدارة عن التسليم بأحقية هو انحياز للطرف الآخر ويتسم بالانحراف في استعمال السلطة، وأن إصدار دورية هي مخالفة للقانون، وأن غياب الحراس الجامعيين ساهم في تدهور قطاع القنص. ومثل هذه القرارات من طرف السيد الوزير هي من شيم أخلاق رجال الدولة الذين يبذلون الجهد الجهد لخدمة الوطن تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

رئيس الجامعة المنكية
المغربية للقنص
العبد المذنب شفيق

